

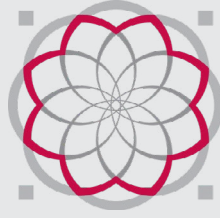


annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



مصر : التقرير الوطني



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٩٦١١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٩١٨١٥٦٣٦

مصر : التقرير الوطني

٢٠١٩

تم إعداد هذا التقرير الوطني، الى جانب تقارير وطنية أخرى وتقرير إقليمي في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأتها الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

<http://civicspace.annd.org>

تقديم

المجتمع المدني هو ذلك "المجال الموجود بين الدولة والسوق والفرد" أي الذي يشمل البنى الرسمية وغير الرسمية والجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والتعاونيات، والمنظمات ذات الطابع الديني، والاتحادات العمالية، وغيرها¹. ونشير هنا إلى أن هذا التعريف الذي يتبناه هذا التقرير، هو التعريف الموسع الشامل للمجتمع المدني والذي يشير إلى مجموعة متنوعة من الفاعلين المنفصلين عن الدولة. سيركز التقرير في الحالة المصرية بالأساس على ثلاث عناصر أساسية تعبر عن التنوعات الموجودة داخل هذا التعريف الواسع، الجمعيات باعتبارها أقرب للمجال الحقوقي والتنموي، الأحزاب باعتبارها الأقرب للمجال السياسي، والنقابات باعتبارها الأقرب للمجال الاقتصادي والاجتماعي. لم تخل فترة مبارك من الانتهاكات في حق منظمات المجتمع المدني، حيث فرضت الكثير من القيود القانونية وخصوصاً مع صدور قانون ٢٠٠٢ والذي أعطي صلاحيات واسعة وتقديرية للجهات الإدارية للدولة وعلى الأخص لوزارة الشؤون الاجتماعية، إذ أن الفلسفة التشريعية للقانون القائم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تقوم على مبدأ تبعية المجتمع المدني للسلطة التنفيذية من خلال جهاته الإدارية، وهو أمر وثيق الصلة بكل سمات النظام السياسي المصري في ذلك الوقت، فمثلاً أفرز هذا النظام التعددية المقيدة في مجال النشاط الحزبي، فقد أفرز في مجال المجتمع المدني الجمعيات المقيدة². وظل العمل تحت كنف هذا القانون حتى بعد قيام ثورة ٢٥ يناير، وشهد المجال العام جدلاً واسعاً حول ضرورة تعديل هذا القانون.

هذه الوضعية ما قبل ٢٠١١ أدت إلى حالة من الالتباس في المجال العام من قبل الدولة ومن قبل منظمات المجتمع المدني نفسها^٣، فنجد أن الدولة سمحت للمنظمات الأهلية بالعمل وعدم استخدام القانون في متابعتها إلا حين الرغبة والحاجة من جانب الدولة، فسمحت بالتظاهر في بعض الأحيان ومنعه في أحيان أخرى، كما أن البحث عن مساحات مسموح فيها بالعمل جعلت كثير من منظمات المجتمع المدني تنازل الأحزاب والنقابات في القيام بدورها، فاختلط ما هو سياسي بما هو اجتماعي أو ديني، وهو ما دفع الحركات للتنشيت والعمل في أكثر من اتجاه من أجل أحداث التغيير، فشكلت بعض هذه الحركات وجهات سياسية معلنة مثل كفاية ٦ أبريل، والبعض الآخر لم يعلن عن وجهاته السياسية وأكتفى بالإعلان عن مطالب اجتماعية أو مهنية كاستقلال الجامعات أو استقلال القضاء⁴.

١ الورقة المرجعية للمشروع.

٢ للمزيد حول القانون، أحمد عبد الوهاب، دراسة تحليلية لقانون المجتمع المدني رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ قانون المنظمات غير الحكومية، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، <https://www.ZneY/ly.cutt/>

٣ محمد العجاتي، عن المجتمع المدني والمجال العام في الحالة المصرية، منتدى البدائل العربي للدراسات، أكتوبر ٢٠١٠، ص ٧.

٤ المرجع السابق.

واقع المجتمع المدني والحركات المدنية

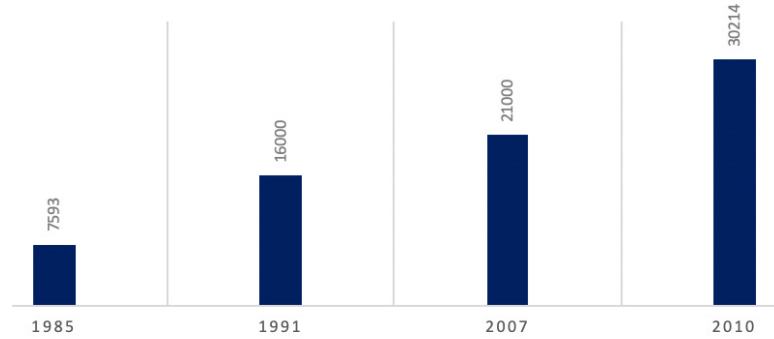
ومع قيام الثورة شاركت مؤسسات المجتمع المدني بتنوعها وعبر الأطراف المرتبطة بها في أحداث الثورة، وكان لمنظمات المجتمع المدني الحقوقي دورا في تقديم الدعم القانوني للنشطاء والثوار والدفاع عنهم أمام الجهات القضائية بشكل تطوعي.^٩ إلى جانب ذلك عمل المجتمع المدني على تدشين حملات لإشراك المجتمع عبر حشد التأييد والتوعية ومن أمثلة هذه الحملات حملات لا للمحاكمات العسكرية والتي نادى بتحويل كل متهم إلى قاضيه الطبيعي وأسفرت هذه الحملات عن قرارات للمجلس العسكري الحاكم في مصر في أعقاب الثورة بوقف إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية.^{١٠}

كما قامت بعض المنظمات بتأدية أدوار مجتمعية من تنظيم حملات في مختلف مناطق الجمهورية أثناء وبعد الثورة بهدف تقديم مساعدات مادية وعينية إلى المتضررين من الأحداث الثورية وخاصة الأسر التي فقدت عائدها اليومي من أصحاب المهن الحرة، كما اتجهت بعض المنظمات إلى إقامة مشروعات صغيرة توفر دخل ثابت لبعض الأسر. وقامت بعض المنظمات بتنظيم حملة لتنظيف الشوارع وجمع القمامة وحملات للتبرع بالدم ومبادرات لتنظيم المرور في الشوارع والميادين وحفظ الأمن من خلال لجان شعبية. ومن هذه المنظمات جمعية رسالة للأعمال الخيرية في تعاملها مع مشكلة قرية صول التي شهدت توترا طائفيا نتيجة هدم أحد الكنائس بالقرية حيث سيرت الجمعية قافلة مساعدات تحت شعار «مسلم ومسيحي يد واحدة». واهتمت منظمات أخرى بقضايا الشهداء والمصابين مثل جمعية الأورمان الخيرية التي أطلقت حملة موسعة تستهدف رعاية أسر الشهداء والمصابين. وهناك منظمات ساهمت في حملات توعية لإنقاذ بعض الأنشطة الاقتصادية التي تضررت من الثورة ومن ذلك ما قامت به جمعية بناء الغد التي نظمت فعاليات حملة أهلية لتنشيط السياحة الداخلية لإعادة السياحة إلى مكانتها ودورها المؤثر في الاقتصاد المصري.^{١١}

شهدت السنوات العشر السابقة للثورة نشاطا متزايدا من منظمات المجتمع المدني المصرية في مجالات التوعية بالحقوق السياسية وحماية الحق في المشاركة السياسية ومناهضة الانتهاكات التي يتعرض لها النشطاء والشباب خلال مسيرتهم نحو التغيير السلمي. ومثلت أهم ملامح عمل منظمات المجتمع المدني:^٥ التثقيف الحقوقي والسياسي؛ تقديم الدعم القانوني للنشطاء ضحايا الانتهاكات، النقد الحقوقي للأوضاع السياسية، التنمية التي تطورت من منهج خيرى لمنهج حقوقي، دعم التنظيمات المستقلة.^٦ فشهدت هذه الفترة زيادة أعداد منظمات المجتمع المدني من ٧٥٩٣ في عام ١٩٨٥ إلى ١٦ ألف في عام ١٩٩١ ثم إلى ٢١ ألف جمعية في مطلع عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٣٠٢١٤ في عام ٢٠١٧.

ويرجع السبب في تزايد أعداد منظمات المجتمع المدني في ذلك الوقت إلى المساحة التي أتاحتها النظام فقد حاول آنذاك مواكبة التغيرات الدولية والضغط الداخلية عليه من أجل فتح المجال العام وتسريع إجراء التحول الديمقراطي وخصوصا بعد أحداث ١١ سبتمبر، إلى جانب الضغوط الداخلية من الاعتصامات والإضرابات العمالية، وتجلت ذلك مع ظهور الحركة المصرية للتغيير و٦ أبريل.^٨

عدد منظمات المجتمع المدني



^٥ المنظمات المدنية في مصر الواقع والدور المنتظر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ٢٢ ديسمبر ٢٠١١، <https://www.orbri.org.ly/cutt/>

^٦ أيمن السيد عبد الوهاب، الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣٠/٥/٢٠١٧، <http://www.eg.org.ahram.acpss/News.aspx.16307>

^٧ سحر إبراهيم دسوقي، مستقبل المجتمع المدني بعد ٢٥ يناير، الهيئة العامة للاستعلامات، <https://www.urJgrQW.ly/cutt/>

^٨ محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنويوة؟، مبادرة الإصلاح العربي، ٢ مارس ٢٠١٨، <https://www.cutt.ly>

[QrJpNJA.ly](https://www.QrJpNJA.ly)

^٩ أيمن عقيل، المنظمات المدنية في مصر الواقع والدور المنتظر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ٢٢ ديسمبر ٢٠١١، <https://www.LrBTYJJA.ly/cutt/>

^{١٠} أيمن عقيل، مرجع سابق.
المزيد؛ محمد العجاتي وآخرون، التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير «الواقع والتحديات والمعايير»، مندى البدائل العربي للدراسات؛ منظمة هيغوس الهولندية؛ منظمة فريدا الإسبانية، ٢٠١٢، ص ١٦.

^{١١} أيمن عقيل، مرجع سابق.

كبيرة لمؤسسات المجتمع المدني سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى المواد التي يحتاجها في عمله، عادت الهجمة من جديد على المجتمع المدني سواء قانونياً أو أمينياً وكذلك عبر حملات تشويه إعلامي واسعة، شملت الأحزاب السياسية الجديدة وقيادتها، منظمات المجتمع المدني وناشطيه، والنقابات المستقلة وقادتها.

تحركات القوى المدنية داخل المجتمع

شهد المجتمع المدني في مصر تطورات مهمة بفعل الحراك، إذ تكاملت الأدوار بين مكوناته رغم تداخلها في بعض الأحيان مع الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير، إذ كان هذا تأثيراً مباشراً للظرف السياسي الذي فرضه سياق الثورات العربية المترابطة. فبينما كان المجتمع المدني متطوراً ربما أكثر من الأحزاب وتتزايد درجة مقبوليته السياسية والمجتمعية عشية الثورة بما شهدته الساحة من تطور في أعداد الجمعيات الأهلية وبروز النقابات المستقلة واحتجاجاتها وبروز العديد من المبادرات والحملات القوية - فإن سلطات ما بعد الثورة ربما رأت في هذا المجتمع المدني خطراً وطرفاً في مؤامرة على الدولة وعلى السلطة وشبكات المصالح المهيمنة، ومن هنا كان السعي لتقييد هذا المجتمع المدني سواء بالقوانين أو بالسلوك السياسي وإحداث فجوة بينه وبين المجتمع تارة باسم الحفاظ على الهوية وأخرى باسم الحفاظ على الوطنية.^{١٥}

على الرغم من القيود التي فرضها السياق السياسي والقانوني والقضاة الأمنية، تعاملت الدولة مع المجتمع المدني ما بعد ٢٠١٤ بسياسة تعاونية قائمة على التبعية للدولة في مجالات بعينها كالتنمية؛ وصراعية في حال النقابات والمنظمات الحقوقية حيث اعتبرتها مراكز معارضة سياسياً. عاد الارتباك في الأدوار من جديد وإذا كان العديد من المراقبين يقولون بأن المنظمات لعبت أدوار الأحزاب في عهد مبارك، فالآن أصبحنا نرى أحزاباً تقوم بمبادرات هي أشبه بعمل المجتمع المدني، خاصة الأحزاب التي تشكلت في لحظات الانفراج ووجدت الهامش قد ضاق عليها فقررت أن تلعب في المساحات الممكنة فبدأت تقدم مبادرات تنموية أو حتى حقوقية ذات سقف منخفض، بدلاً من أن تواجه السلطة عبر الآليات الديمقراطية إذ بدا أن لذلك تكلفة عالية.

نتج عن السياق السياسي والقانوني لعمل المجتمع المدني تضيق الأفق والمساحات المسموحة للمنظمات للعمل فيها، فهاجمت الدولة أي عمل حقوقي من قبل المنظمات كما لم تسمح إلا بالعمل التنموي وانحصر العمل المدني في المؤسسات الاجتماعية، فشهدت المنظمات الحقوقية تراجعاً كبيراً على



إلى جانب ذلك عملت بعض المنظمات على التوعية السياسية ومراقبة الانتخابات فوفقاً لبيانات المجلس القومي لحقوق الإنسان، بلغ عدد منظمات المجتمع المدني التي تقدمت بطلب للحصول على تصاريح لمراقبة الانتخابات البرلمانية ١٢٨ جمعية ومنظمة مدنية.^{١٦} كما أنه في هذه الفترة تميز بعمل المنظمات على توثيق يوميات الثورة، ورصد ومتابعة الانتهاكات التي حدثت ضد الثوار، وتشكيل لجنة قانونية لإدارة الأزمة تتبنى حل مشاكل المتظاهرين وتقديم المساعدات القانونية لهم والتصدي لأي محاولات للاعتداء عليهم، والمطالبة ببعض التعديلات الدستورية التي تخص المجتمع المدني، والمطالبة أيضاً بالإفراج عن معتقلي المتظاهرين من شباب ٢٥ يناير، ومراقبة عمل الحكومة، وكذلك المطالبة بإصدار قانون لتداول المعلومات وتدفعها، إلى جانب وجود إطار قانوني يسمح للإعلاميين بممارسة عملهم بحرية. وزاد أعداد منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة من 30214 جمعية في عام 2010 ثم 47,580 جمعية وفقاً لإحصائيات 2017،¹³ وإلى ٥٠,٣٢٦ عام ٢٠١٩،¹⁴

استطاع المجتمع المدني أن يستفيد من الزخم الثوري والتفاعل والاشتراك في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية فتوسعت مجالات عمل المجتمع المدني ليشمل العمل التنموي والخيري والحقوقية. كما أسس العديد من الشباب الذي شاركوا في الحراك مؤسسات جديدة.

ولعله في هذه الفترة الممتدة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤، رغم الزخم، بدأت تظهر الخطوط الفاصلة بين دور الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات وبدأ كل طرف التركيز بشكل أكبر على دوره، خاصة مع ظهور مجموعة من الأحزاب الجديدة التي كان لها برامج ورؤى، وتشكل النقابات المستقلة التي لعبت دور في تجميع العاملين في القطاعات المختلفة وبلورة مطالبهم بعيداً عن النقابات والاتحادات المسيطر عليها من جانب الدولة.

مع ٢٠١٤ وبعد الانتهاء من عملية كتابة الدستور الذي حمل أملاً

١٢ أيمن عقيل، مرجع السابق.

١٣ أيمن السيد عبد الوهاب، الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣٠/٥/٢٠١٧، <http://eg.org.ahram.acpss/>، <http://www.ahram.org.eg/News.aspx.11307>

١٤ نانجي السيد، التضامن: ٥٠ ألفاً و ٣٢٦ عدد الجمعيات الأهلية في مصر، ١٦ يناير ٢٠١٩، <https://www.kwaxw.ly.cutt/>

١٥ عمر سمير، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييق القانوني ومحاولات البقاء، منتدى البدائل العربي للدراسات، أعمال مؤتمر: المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك، ٢١ و ٢٢ سبتمبر ٢٠١٨، بيروت، طبعة أولى، ٢٠١٩.

مستوى تحركاتها وأدوارها وخصوصا مع اشتداد القبضة الأمنية على أنشطتها، وملاحقة ناشطيها وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم على ذمة قضايا متعلقة بالتمويل وتهديد أمن الدولة والانضمام إلى جمعيات محظورة. ومع إقرار قانون الجمعيات الأهلية ٢٠١٧ والمعدل في ٢٠١٩ تم فرض قيود جديدة على الجمعيات من حيث التأسيس والإشهار والحل والتمويل والتدخل الحكومي في عملها. وبدأت المنظمات في إيجاد مساحات «افتراضية» عبر الفضاء الإلكتروني لتتمكن من الاستمرار، ومجموعات أخرى فضلت العمل من الخارج، وظلت مجموعة قليلة تعمل على الأرض في مساحات محصورة وتحت التهديد الدائم.^{١٦}

في ٢١ من سبتمبر ٢٠١٩ نزل مئات المصريين إلى الميادين في العديد من المدن وكان أبرزها القاهرة والإسكندرية والسويس ودمياط والمحلة، وجاءت هذه الاحتجاجات استجابة لدعوات التظاهر على وسائل التواصل الاجتماعي عقب إذاعة المقاول المصري محمد علي مقاطع فيديو يفضح عمليات فساد تتورط فيها السلطات بإفناق المال العام على بناء القصور الفخمة بينما يعاني المواطنون من الفقر.^{١٧} وردت القوات الأمنية بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق تجمعات المحتجين في ميدان التحرير وميادين أخرى، واعتقلت أعداد كبيرة من المتظاهرين.^{١٨} ويشير تقرير هيومن رايتس واتش إلى تفرقة المتظاهرين باستخدام الذخيرة الحية وإلقاء القبض على مئات المتظاهرين والذين من بينهم نساء وأطفال.^{١٩} وقامت قوات الأمن بالإفراج على عدد كبير من المتظاهرين دون عرضهم على النيابة في حين تم عرض الكثير على النيابة. وقدرت أعداد هؤلاء وفق المحامين بالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بـ 370 شخص مثلو أمام النيابة، تم حبس ٢٠٠ منهم لمدة ١٥ يوم على ذمة التحقيقات، في حين تلقى المركز بلاغات باختفاء وتوقيف أكثر من ٥٠٠ شخص.^{٢٠} وفي ٢٦ من سبتمبر ٢٠١٩ أصدرت النيابة العامة بياناً بشأن محتجزي تظاهرات ٢٠ سبتمبر ٢٠١٩ وأوضح البيان التحقيق مع نحو ١٠٠٠ مصري في وقائع التحريض على التظاهر وتأييب الرأي العام وتكدير الأمن والسلام العام، والإفراج عن مئات الأشخاص دون توجه أي اتهامات أو تحرر أي محاضر شرطية ضدهم، وفي ٣ من أكتوبر ٢٠١٩ أعلنت النيابة العامة المصرية في بيان أنها قد قررت إخلاء سبيل جميع المتهمين الأجانب على خلفية تظاهرات ٢٠ سبتمبر.^{٢١} وهو كما يظهر تحرك عشوائي ليس لمنظمات المجتمع المدني بمعناه الواسع

١٦ المرجع السابق.

١٧ مظاهرات تطالب برحيل السيسي في مصر: شرارة ثورة جديدة أم زوبعة في فنجان؟، bbc، ٢١ سبتمبر ٢٠١٩، <https://www.bbc.com/news/health-51411111>

١٨ مصر: مظاهرات ٢٠ سبتمبر ضد السيسي كسرت حاجز الخوف، مونت كارلو الدولية، ٢١ سبتمبر ٢٠١٩، <https://www.montecarlointernational.com/news/egypt-20-september-protests-against-sisi-broke-the-fear-barrier>

١٩ عمرو مجدى، لأي مدى سنذهب حكومة السيسي في سحق المظاهرات؟، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩، <https://www.egyptianpress.com/2019/09/23/egyptian-press-2019-09-23-01/>

٢٠ مظاهرات مصر: ناشطون يفيدون باختفاء وتوقيف أكثر من ٥٠٠ شخص وترامب يؤكد دعمه للسيسي، bbc، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩، <https://www.bbc.com/news/world-51411111>

[OtcAX3L/ly](https://www.egyptianpress.com/2019/09/23/egyptian-press-2019-09-23-01/)

٢١ مصر تخلي سبيل المتهمين الأجانب على خلفية المظاهرات بناء على طلب سفاراتهم، CNN، ٣ أكتوبر ٢٠١٩، [TtcAMLE/ly.cutt//:https](https://www.cnn.com/2019/10/03/egypt-protests-international/index.html)

التأثير على الحركات المدنية: البيئة السياسية والقانونية

من هذه المؤسسات بمقترحات تشريعية. كما شهدت هذه الفترة تمثيلاً متنوعاً للأحزاب السياسية بتياراتها المختلفة رغم سيطرة الإسلاميين على أغلبية المقاعد.²⁴ إلا أن هذه الفترة لم تكن مثالية هي الأخرى حيث بدأ الهجوم من التيار الديني على المنظمات التي كانت تطرح أفكار تقدمية خاصة المنظمات النسوية، عملت السلطة على تهميش الأحزاب المدنية لصالح تحالف الإخوان المسلمين مع التيار السلفي. كما بدأت محاولات احتواء للنقابات المستقلة الجديدة ومحاولات للتضييق على تأسيسها.

وبعد سقوط نظام الإخوان توسعت هذه الحالة السلبية وأضيف لها هجمة شرسة على المجتمع المدني باعتباره ظهيراً للإرهاب، وأصبحت السمة السائدة لعلاقة المؤسسات المختلفة مع المجتمع المدني، فقد حلت الحكومة عدداً غير مسبوق من المنظمات غير الحكومية المحلية في عامي 2014 و2015 معظمها بدعوى اشتباه ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين. فطبقاً لوزارة التضامن الاجتماعي، في أثناء عامي 2014-2015 حظرت الوزارة 1047 منظمة غير حكومية لها ارتباطات مزعومة بجماعة الإخوان المسلمين، تم حل 533 منظمة من هذا العدد، ووضعت المنظمات الـ 521 الأخرى تحت المراقبة من لجنة خاصة عُهد إليها بإدارة تمويلات الإخوان المسلمين. كما حلت وزارة التضامن الاجتماعي 872 منظمة غير حكومية إضافية في أثناء هذه الفترة لأسباب غير الارتباطات المزعومة بالإخوان المسلمين، بما في ذلك عدم نشاط المنظمات، وتم حل مجالس إدارات 224 منظمة غير حكومية.²⁵

وبعد ذلك استمرت سلسلة من المداهمات لعدد كبير من المنظمات، ففي 19 من ديسمبر 2013 قامت قوات الأمن بمداهمة مقر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تم إلقاء القبض على ثلاثة من العاملين بالمركز.²⁶ وفي 9 يونيو 2015 قامت السلطات بمداهمة مقر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وطلبوا من العاملين تقديم الوثائق المتعلقة بتسجيل المركز وعقد تأسيسه ولائحته إضافة إلى موازنته وحساباته المالية وعقود تمويله عن الأعوام الأربعة الماضية، وفي الوقت ذاته قامت مجموعة من قوات الأمن بمداهمة مقر المعهد المصري الديمقراطي ومراجعة أنشطته

استخدمت السلطات المصرية حزمة من الإجراءات تراوحت بين حملات إعلامية للتشهير بالمجتمع المدني والعاملين به وبين اقتحام مقرات المنظمات واعتقال بعض العاملين في منظمات المجتمع المدني والنشطاء، وامتدت هذه الإجراءات منذ الثورة وحتى الآن مع اختلاف حدتها من فترة لأخرى.

الإجراءات

في أعقاب الثورة أثيرت العديد من القضايا والإشكاليات الخاصة بالمجتمع المدني من قبل الدولة والتي أثرت على دوره وتواجده بداخل المجتمع بشكل ملحوظ، بدأت مع تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة والحديث عن دور المجتمع المدني في الثورة، ثم الحديث عن قضية مدنية أو عسكرية، ثم حدث تحولاً بالحديث والنقاش حول مدني وديني، فاستخدمت السلطة هذا الاستقطاب لتدعيم شرعيتها باعتبارها المدافع عن الدولة عبر الترويج حول تلقي تمويلات وتدريبات من الخارج.²² بالإضافة إلى ذلك قامت السلطة المصرية بمداهمة مقر عمل بعض منظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية والقبض على العاملين بها ومصادرة بعض مواردها، ففي ديسمبر 2011 قامت قوات الأمن المصرية ومسؤولون من مكتب الادعاء العام مكاتب 17 منظمة من منظمات المجتمع المدني في القاهرة بحثاً عن أدلة عن مصادر تمويل تلك المنظمات، وكان من بين تلك المنظمات المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الوطني الديمقراطي الأمريكية وغيرها من المنظمات، وجاءت هذه المداهمات بعد أن تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتحقيق في تمويل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وأعلن أنه لن يتسامح مع أي تدخل خارجي في شؤون البلاد.²³ وتفجرت قضية التمويل الأجنبي واتهمت فيها السلطات المصرية 43 ناشطاً حقوقياً من مصر وأميركا وألمانيا والنرويج ولبنان وفلسطين بإنشاء جمعيات أهلية والحصول على تمويل أجنبي دون ترخيص. وانتهت هذه المرحلة من القضية بضغط سياسية سمح فيها للمتهمين الأجانب بمغادرة البلاد.

وعقب انتخاب البرلمان الأول بعد الثورة، مناهجاً من الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني كان واضحاً في التعامل بين تلك المؤسسات والبرلمان سواء فيما يتعلق بالأوراق البحثية التي كانت ترسل للبرلمان أو حضور العديد من أعضاء البرلمان لجلسات الحوار وندوات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني، كم تقدم العديد

²⁴ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي، المبادرة المصرية وجمعية أطباء التحرير تتفقان مع وزير الصحة على تشكيل لجنة من المجتمع المدني وقيادات الوزارة لدراسة الملف الصحي وتطويره، بتاريخ 15 سبتمبر 2011، <https://gd.is/https://gd.is/beQtrC>

²⁵ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2014 و2015، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، <https://gd.is/https://gd.is/XQ2mJr/>

²⁶ محمود عباس، منظمات المجتمع المدني تستنكر مداهمة الأمن لمقر المركز المصري للحقوق، الوطن، 19 ديسمبر 2013، <https://gd.is/https://gd.is/ZrNj6oQ/ly.cutt/>

²² اللواء الرويني 6 إبريل تمول من الخارج وأعضاؤها يتدربون في صربيا، موقع يوتيوب، <https://gd.is/https://gd.is/luhKIN/>

²³ الأمن المصري يدهم مكاتب بعض منظمات المجتمع المدني، bbc، 29 ديسمبر 2011، <https://gd.is/https://gd.is/drNjg.z/ly.cutt/>

العديد من الأحزاب.²⁹

رغم المساحات المتوفرة إلا أن المجتمع المدني المصري كان قبل الثورة مكبلاً بقيود السياق السياسي العام الذي أفرز هشاشة في المجال العام السياسي والاجتماعي وهمشت فيه الأحزاب والنقابات والمؤسسات السياسية التقليدية الأمر الذي أتاح قدرا من التأثير لمؤسسات المجتمع المدني والحركات المجتمعية للتأثير على هذا السياق وقدرتها على فرض التغيير وتحريك الشارع والمساهمة في عملية التحول الديمقراطي الذي قاد إلى ثورة يناير لكن بعض مكونات هذا المجتمع المدني كانت تحل محل الدولة وتعمل في إطار المتاح من السياق السياسي وتحاول ترويض بقية مكونات العمل الأهلي والمجتمعي للسير على نهجها كـ بعض حركات وجماعات الإسلام السياسي.³⁰ وأعطى هذا السياق أملا لدور أكثر فعالية لحركات وتنظيمات المجتمع المدني الحقوقية والبحثية الناشئة وللحراك المرتبط بها فالجمعيات الحقوقية تزايد عددها في العقدين السابقين على الثورة مثلما هو الحال مع ظهور العديد من المؤسسات الحقوقية مثل «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان»، ومركز هشام مبارك و«مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان»، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و«المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» وغيرها من المؤسسات المهتمة بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبوضع حقوق الإنسان في مصر والتصدي للانتهاكات الدولة والدفاع عن ضحايا تلك الانتهاكات. أما بالنسبة للسياق السياسي الحالي، منذ عام ٢٠١٣ وتعيش مصر حالة من الضبابية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعد هذه الحالة ناتجة عن التطورات الإقليمية كانتشار الحركات الجهادية وسيطرتها على بعض المدن ودخول الدول العربية حالة حرب ضد الإرهاب وأيضا انتشار الصراعات المسلحة في المنطقة كما هو الحال في اليمن وليبيا، وأيضا سياق داخلي نتج عن حالة الحرب ضد الإرهاب ووضع الدولة. وأدت سياسة محاربة الإرهاب المتبعة من قبل السلطة في مصر إلى تخوين أي أصوات معارضة والتشكيك في وطنيتها وتلاقت هذه الرؤية مع رؤية القوى البرلمانية الجديدة، مما أزم الوضع أمام قوى المعارضة السياسية وضيق أفق المجال العام للعمل. هذا إلى جانب قيام النظام بالقضاء على ظاهرة الاستقطاب الطائفي أو الاجتماعي أو الفكري من أجل الوصول إلى إجماع قومي حول مصالح الوطن أي أن النظام هدف إلى القضاء على التنوع الفكري بداخل المجتمع لطرح برنامج فكري يطرح رؤية واحدة.³¹

ومصادر تمويله، وما إذا كانت ممثلة لقانون الجمعيات المعمول به، وتم منع أربعة من العاملين في المعهد من السفر خارج مصر.^{٢٧} كما استخدمت السلطات المصرية بالتزامن مع المظاهرات لمقرات المنظمات واعتقال عدد من العاملين بها حملة إعلامية موسعة للتشهير بمنظمات المجتمع المدني وتخوينها، وتم استخدام وسائل الاعلام في الكثير من الأحيان بتوزيع تهم جزافية لكيانات وأشخاص بأسلوب التسريبات الصحفية، بهدف تشويه سمعة منظمات المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات الحقوقية بشكل خاص، وإصاق تهم العمالة لصالح أجناس أجنبية والتآمر على استقرار البلاد.^{٢٨}

منذ عام ٢٠١١ وصارت قضية التمويل الأجنبي أحد أدوات الضغط بيد النظام، يستخدمها وقتما يريد التضييق على عمل المنظمات الحقوقية، فعلى الرغم من فتح القضية في عام ٢٠١١ إلا أنه لم يتم استدعاء أحد من العاملين في المنظمات المصرية الإنسان للتحقيقات حتى عام ٢٠١٥، ثم بدأت السلطات في يونيو 2013 احتجاز بعض النشطاء العاملين في المجال الحقوقي، ومنعت ٢٩ منهم على الأقل من السفر ومنعت عشرة منهم وسبع منظمات حقوقية من التصرف في أموالهم واعتقل بعضهم بعد عودتهم من الخارج. ولم تتحول هذه التحقيقات إلى قضية حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة، وهي استراتيجية من النظام تعتمد على ترك القضية رهن التحقيق تضيف لها من تشاء أولا بأول دون إصدار أي أحكام تعرضها لضغوط خارجية.

لم تسلم الأحزاب خاصة التي ظهرت على الساحة بعد ٢٠١١ من هذا المنهج، فتم استبعادها بأشكال مختلفة بداية من النظام الانتخابي الفردي الذي يغلب القبلي والروابط التقليدية على البرامج الحزبية والتنظيمات السياسية، إلى التضييق على حركتها وأنشطتها، وصولا لاعتقال قيادتها مثل عبد المنعم أبو الفتوح (حزب مصر القوية) حسام مؤنث (حزب الكرامة) خالد داوود (حزب الدستور) عبد الناصر إسماعيل (حزب التحالف الشعبي) وهي أحزاب تعبر عن مختلف الطيف السياسي المصري. ومن أبرز القضايا في هذا المجال القضية رقم 930 لسنة 2019 حصر أمن دولة والمعروفة إعلاميا بقضية تنظيم الأمل، بدأت القضية في ٢٥ يونيو ٢٠١٩ حيث أعلنت وزارة الداخلية إلقاء القبض على سبعة أشخاص على رأسهم زياد العليمي النائب السابق في مجلس الشعب والقيادي بالحزب المصري الديمقراطي، وحسام مؤنث القيادي في حزب تيار الكرامة، والاقتصادي عمر الشنيطي، والناشط النقابي حسن البربري، على خلفية ما سُمي بتنظيم خطة الأمل، والتي تشير مصادر بأن الأمل هو اسم مؤقت لتحالف سياسي كان عدد من المقبوض عليهم وآخرين يرغبون في خوض الانتخابات البرلمانية تحته. وتوالى القبض على نشطاء سياسيين على ذمة ذات القضية حتى وصل عددهم في مطلع ٢٠٢٠ (82) متهما، من قيادات

٢٩ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، آخرون حول الأمل: تقرير حول انتهاكات

تعرض لها ٩ متهمون في القضية ٩٣٠ لسنة ٢٠١٩ أمن دولة، والمعروفة إعلاميا بقضية "تنظيم الأمل"، ٢٥ يوليو ٢٠١٩، <https://orKRcrr/ly.cutt/>

٣٠ المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بعد ثورات الكرامة العربية، منتدى البندائل العربي للدراسات، القاهرة، مارس ٢٠١٥، ص ٣-٣.

٣١ مجدي علام، تصنيف الوضع السياسي بعد الفترة الأولى لـ«السياسي»، الوطن،

٢٧ سبتمبر ٢٠١٨، HrNZsuP/ly.cutt/

٢٧ مصر. تجدد الحملة القمعية على المنظمات المستقلة، هيومن رايتس واتش، ١٥ يونيو ٢٠١٥، <https://jrnKkhH/ly.cutt/>

٢٨ الحملة المنظمة ضد منظمات حقوق الإنسان: حقائق غائبة وتضليل متعمد للرأي العام، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٥ فبراير ٢٠١٢، <https://ly.cutt/>

crNKYE

الواقع القانوني والتنظيمي

طرح مشروع قانون متميز للجمعيات الأهلية نظر إليه البعض باعتباره الأفضل إذ قدمته الوزارة بعد استشارة جمعيات أهلية عديدة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ كما عرضه البرعي على المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويرى البعض أن هذا القانون كان كفيلاً بأن يمثل أولى الخطوات في طريق معالجة جيدة وموضوعية لإشكاليات العمل الأهلي في مصر ومخاوف الحكومات منه، لكنه لم يرَ النور ما بين ضغط من أجهزة الدولة وتوجس من منظمات المجتمع المدني، وهو ما أتاح الفرص لاستبداله بمشروع جديد عن طريق عدد من النواب، وصف بالأكثر قمعاً،^{٣٧} وهو قانون 70 لعام ٢٠١٧.³⁸ قانون 2017 مثير للجدل يقيد عمل المجتمع المدني ويقر عقوبات سالية للحريات على تلقي تمويل أجنبي ويقر غرامات ورسوم عالية على الجمعيات العاملة دون ترخيص وعلى فروع المنظمات الأجنبية.³⁹ وفي ضوء ما شهده الواقع من تدخلات وضغوط محلية ودولية لتعديل هذا القانون الذي قيل إنه سيحطم حرية التنظيم وتكوين الجمعيات فجاءت التعديلات على هيئة القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ والذي صدر دون مناقشة مجتمعية حقيقية. وبنظرة على التعديلات ما بين القانونين نجد:

١. غرامات مشددة؛ ألغى القانون عقوبات السجن وفي المقابل زاد من الغرامات المتروكة في يد الدولة لتقديرها والتي قد تصل إلى مليون جنيه في بعض الحالات وهو أمر تعسفي، كما هو الحال على سبيل المثال في المواد ٩٤ و٩٥،⁴⁰

٢. الحصول على تمويل، أعطى القانون للدولة الحق في رفض المنح المقدمة إلى الجمعية وهو ما يقيد عمل الجمعية وفقاً للمادة ٢٧. كما حظر القانون على المنظمات الأجنبية غير الحكومية إرسال أو نقل أو تحويل أي أموال أو تبرعات إلى أي شخص أو كيان إلا بعد موافقة الوزير المختص كما حظرت حصولها على تمويل إلا بعد موافقة الوزير المختص.

٣. المنظمات الأجنبية وعملها في مصر؛ عمل القانون ٢٠١٩

٣٧ محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنوية؟، مبادرة الإصلاح العربي، مارس ٢٠١٨، ص ١٧-١٨، <https://www.nrausn.ly/bit>

٣٨ لمزيد من المعلومات حول هذا القانون راجع: قانون الجمعيات الأهلية ... عصف لحرية التنظيم، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٧ نوفمبر ٢٠١٦، <https://www.nw1t08X/ly.cutt>

محمد العجاتي، قراءة في قانون الجمعيات الأهلية: إجهاض جديد لمحاولات الإصلاح، مجلة الديمقراطية، عدد ٦٥ مجلد ١٧، يناير ٢٠١٧.

محمد العجاتي، قراءة في مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ٧ نوفمبر ٢٠١٦، <https://www.wy1kK/ly.cutt>

نص قانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧، <https://www.hw1uvvh/ly.cutt>

محمد العجاتي، المجتمع المدني في المنطقة العربية.. نحو إطار تشريعي ديمقراطي، منتدى البديل العربي للدراسات، نوفمبر ٢٠١٣، <https://www.kw1uvvW/ly.cutt>

أيمن عبد الوهاب، قانون الجمعيات الأهلية والرؤية الغائبة، مجلة قضايا برلمانية، العدد ٥٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ٧-١٤.

٣٩ عمر سمير، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء، مرجع سابق.

٤٠ حسام شوري، بعد إلغاء الجبس ما هي عقوبات مخالفة قانون الجمعيات الأهلية الجديد؟، الشروق، ٢٢ أغسطس ٢٠١٩، <https://www.YeeGXXY/ly.cutt>

شهد المجتمع المدني تحدياً كبيراً تمثل في عدم الاستقرار في الإطار القانوني الحاكم لعمله فقد ظل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ حاكماً لعمل المجتمع المدني حتى ٢٠١٧. ثم جاء المشروع الذي أعدته الحكومة في سياق عام من انتشار خطاب الحرب على الإرهاب وجرى إقراره من البرلمان برقم ٧٠ لسنة 2017.³²

على الرغم من التطور الذي شهده المجتمع المدني، ظل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ حاكماً لعمل المجتمع المدني حتى وقوع الثورة، إذ شهد المجال العام جدلاً واسعاً حول ضرورة تعديل هذا القانون^{٣٣}، فكان التوجه العام من قبل أعضاء وباحثي المجتمع المدني والمهتمين به هو تعديل هذا القانون وطرح موضوع تعديل هذا القانون على برلمان ٢٠١٢ في عهد المجلس العسكري لكن لجنة حقوق الإنسان رفضت مشروع القانون المقدم من الحكومة، ثم في عهد الرئيس مرسي تجددت النقاشات حول مسودات للقانون ورغم جديتها وأنها كانت محاطة بسياق سياسي تعديدي نوعاً ما إلا أن النص النهائي لمشروع القانون لم يغير كثيراً الفلسفة السائدة بل زاد عليه إقحام لجهات أمنية في شكل لجنة ترأب عمل المجتمع المدني، كما كان بالقانون بعض النصوص التي تمنح جماعة الإخوان المسلمين استثناءات.³⁴ ولم يصدر هذا القانون تحت ضغط منظمات المجتمع المدني والقوى المدنية.

عقب سقوط نظام الإخوان المسلمين تجدد الجدل حول البنود الخاصة بالمجتمع المدني في الدستور، بصفة عامة أصبح وجود المجتمع المدني في مصر معترف به في دستور ٢٠١٤ في إطار المواد ٧٥ و٧٦ و٧٧ من الدستور، مما يمكن المواطنين من تكوين المنظمات غير الحكومية سواء كانت جمعيات ومؤسسات أهلية أو اتحادات ونقابات مهنية وعمالية تتمتع بالحرية والاستقلالية في إدارة شؤونها مع تأكيد هذه المواد على ألا يجوز حل هذه المؤسسات والجمعيات والاتحادات والنقابات إلا بحكم قضائي.³⁵ بالإضافة إلى المواد ٧٥-٧٧، فالدستور أصبح يعترف بالمساهمة الأوسع التي قد يقوم بها المجتمع المدني في الحياة العامة المصرية في عدة مواد تتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.³⁶

كما يذكر للسلطة الانتقالية أنها وفي عهد الوزير أحمد البرعي

٣٢ عمر سمير، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء، مرجع سابق.

٣٣ محمد العجاتي، تعديل قانون الجمعيات (توصيات للتحويل الديمقراطي في مصر)، منتدى البديل العربي للدراسات، القاهرة، فبراير ٢٠١٢، <https://www.vjVpVM/gd.is>

٣٤ محمد العجاتي، مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ٢٠١٣. نموذج لقوانين القمع وإعادة إنتاج النظم السلطوية، منتدى البديل العربي للدراسات، القاهرة، فبراير ٢٠١٣، <https://www.KPhvJU/gd.is>

٣٥ انظر دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، <http://www.pdf.202014constt/Newvr/eg.gov.sis>

٣٦ آدم سيجان ومحمد العجاتي ونوران أحمد، البرلمان المصري وعلاقته مع منظمات المجتمع المدني: تحديات وحلول بديلة، منتدى البديل العربي، القاهرة، مايو ٢٠١٦، <https://www.rBAFu0/gd.is>

الخارج «بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس باستقلال البلاد أو وحدتها». وكذلك المادة ٩٨ فقرة ج «كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في الجمهورية المصرية من غير ترخيص من الحكومة جمعيات أو هيئات أو أنظمة من أي نوع كان ذات صفة دولية أو فروعا لها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه. ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا كان الترخيص بناء على بيانات كاذبة.» وكذلك المادة 98 فقرة د: «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من تسلم أو قبل مباشرة أو بالواسطة بأية طريقة أموالا أو منافع من أي نوع كانت من شخص أو هيئة في خارج الجمهورية أو في داخلها متى كان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ج) و ١٧٤ من هذا القانون.»

إلا أنه على الجانب الآخر كان هناك حكم إيجابي في صالح المنظمات في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨ في الجناية رقم ١١١٢٠ لسنة ٢٠١٢ المعروفة إعلاميا بقضية التمويل الأجنبي للمنظمات الأجنبية، حيث أصدرت المحكمة حكماً قضى ببراءة واحد وأربعين متهم جميعهم من العاملين في المجتمع المدني من تهم «إنشاء وإدارة منظمات ذات صفة دولية دون الحصول على ترخيص وتسلموا وقبلوا أموالاً من مؤسسات وهيئات خارج جمهورية مصر العربية بما يخل بسيادة الدولة المصرية»، ويساعد هذا الحكم كسابقة قضائية في طمأنة المنظمات الراغبة في العمل في مجال حقوق الإنسان في مصر.^{٤٦}

بالنسبة للأحزاب السياسية، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ظهرت العديد من الأحزاب السياسية الجديدة، في سياق انفتاح المجال العام وحرية تكوين الأحزاب السياسية والتخلص من القيود السابقة التي كانت تخضع عملية إنشاء الأحزاب لمعايير يضعها ويطبقها الحزب الحاكم، فمع تولي المجلس العسكري حكم البلاد وسعيه لتفعيل النظام الحزبي المصري وإلغاء القيود على إنشاء الأحزاب السياسية مما دفعه لتعديل قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٠، وأصدر مرسوماً بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ الخاص بتكوين الأحزاب السياسية مما جعل إنشاء حزب سياسي أسهل كثيراً من قبل خاصة في ظل تكوين لجنة شؤون الأحزاب من قضاة عوضاً عن خضوعها للحزب الوطني كما كان سائداً، وقد أدى ذلك لمضاعفة عدد الأحزاب حتى شهر ديسمبر ٢٠١١ لتصبح ٤٧ حزباً مصرح لها بالعمل بالإضافة لوجود عدد كبير من الأحزاب تحت التأسيس، وتتفاوت هذه الأحزاب في أيديولوجياتها وتوجهاتها من أحزاب إسلامية وليبرالية وأحزاب يسارية وأحزاب قومية،^{٤٧} وزاد عدد الأحزاب ليصبح في مطلع العام ٢٠١٣ حوالي ٨٠ حزباً، وأصبح الشعب

على تحديد نطاق عمل الجمعيات الأجنبية بما يتماشى مع أولويات المجتمع وخطط التنمية وفقاً للمادة ٦٨، ومن ٧٠ وحتى ٤١.٧٤

٤. تدخل الجهة الإدارية في عمل الجمعيات، تم التراجع عن فكرة اللجنة التي تشمل كافة أجهزة الدولة الأمنية، لكنه استمر في إعطاء الجهة الإدارية الحق في غلق المقر وفقاً للمادة ٤ فمنحت صلاحيات بحل وغلق مقر أي كيان يمارس عمل الجمعيات الأهلية دون أن يكون مسجلاً كجمعية ومصادرة أموالها لصندوق دعم مشروعات الجمعيات الأهلية، أما المادة ١٥ حظرت على الجمعيات العمل الميداني وهو ما يعد من صميم عمل الجمعيات الأهلية، كما أعطى القانون للدولة الحق في الاعتراض أو استبعاد المرشحين لمجالس إدارات الجمعيات دون تحديد مسببات وفقاً للمادة ٣٨، كما أعطى القانون للجهة الإدارية الحق في الاعتراض على قرارات الجمعية وفقاً للمادة ٣٤،^{٤٨} واختزل القانون أنشطة الجمعيات الأهلية بتنمية المجتمع بموجب المادة ١٤.

٥. تعارض بعض المواد مع الدستور، تحايل القانون على المادة ٧٥ من الدستور والتي تشترط تأسيس الجمعية بمجرد الإخطار؛ وفقاً للمادة ١٠ من القانون حول عملية الإخطار إلى ترخيص من الناحية العملية، كما استثنى القانون الجمعيات بالمناطق الحدودية من شرط الإخطار لتأسيس الجمعية، وجعلها بالترخيص المسبق وفقاً للمادة ١٤،^{٤٩} استخدام مصطلحات فضفاضة ومواد مطاطة، كمحظورات على عمل الجمعيات يتيح للحكومة التدخل ووقف أنشطة الجمعية وتسهيل عملية حلها مثل المادة ١٥ والتي حظرت ممارسة أية أنشطة تخل بالنظام العام أو الآداب العامة والوحدة الوطنية والأمن القومي. إلى جانب الإحالات المتكررة لللائحة التنفيذية في تنظيم العديد من الأمور الهامة، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام السلطة التنفيذية للتغول على الحق في حرية تكوين الجمعيات وإضافة عراقيل أخرى بخلاف التي أتى بها المشروع.^{٥٠}

لم يتوقف التضييق على القانون المختص بالمجتمع المدني بشكل مباشر بل امتد إلى تشريعات أخرى على سبيل المثال في العام ٢٠١٤ تم تعديل بعض مواد قانون العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب في أبريل^{٥١} ثم تم تعديل بعض نصوصه التي تستهدف المجتمع المدني مباشرة مثل المادة ٧٨ لتنتهي أية آمال للمجتمع المدني في الحصول على تمويل أجنبي إذ تغلظ العقوبة لتصل إلى السجن المؤبد في تهم غامضة الصياغة تشمل تلقي الأموال من

٤١ حسام شوري، بعد إقراره رسمياً كيف تعامل قانون الجمعيات الأهلية الجديد مع المنظمات الأجنبية؟، الشروق، ٢٢ أغسطس ٢٠١٩، <https://www.ueadcr.ly/cutt/>

٤٢ إعادة تسويق القمع: منظمات حقوقية ترفض مشروع قانون الجمعيات المعروض على البرلمان، أيفكس، ١٥ يوليو ٢٠١٩، <https://www.eer-QJp.ly/cutt/>

٤٣ المرجع السابق.

٤٤ المرجع السابق.

٤٥ كانت العديد من هذه التعديلات تمس المجتمع المدني وتضيق على السياق العام لعمله أنظر نص تعديلات قانون العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب، موقع جريدة المصري اليوم، بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤، <https://www.tkwkhl/gd.is/>

٤٦ ورقة موقف - حكم التمويل الأجنبي ٢، المجموعة المتحدة للقانون المحامي

نجاد البرعي، <https://www.com.law-ug.www/publication/6391/>

٤٧ محمد عبد العاطي، «التكتلات الانتخابية في مصر... المشهد بعد ٢٥ يناير»

مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر ٢٠١١، <https://www.VrKqMPv.ly/cutt/>

الحصول على موارد

يعد مدى توافر التمويل وشروطه واحدا من أهم محددات نشاط منظمات المجتمع المدني، ويتوقف نشاط الغالبية من هذه المنظمات على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءها واستمرارية أنشطتها. ومع ضعف التمويل المحلي سواء الحكومي أو الخاص في مصر فدائما ما تثير هذه الإشكالية قضية التمويل الأجنبي ومشروطينه.⁵² بعد ٢٠١١ ضاعفت المؤسسات الدولية تمويلها لمنظمات المجتمع المدني المصرية ليصل الى 200 مليون دولار وذلك بعد أن قرر الاتحاد الأوروبي وهيئة المعونة الأمريكية ضخ مبالغ مالية كبيرة لهذه المنظمات في الفترة ما بعد الثورة وبدأت المؤسسات في إعلان تمويلها لمشروعات لكافة الحركات أيضا دون أن تشترط الإشهار من قبل وزارة التضامن الاجتماعي وفسر البعض ذلك بأنه يهدف إلى تمويل بعض الحركات الموجودة من قبل الثورة أو تلك التي خلقت من زخم الحراك. ركزت المؤسسات الدولية أنشطتها في التأكيد على المشاركة المدنية ودعم الشباب والاعلام وحرية تداول المعلومات والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات ونشر العدالة الاجتماعية والسياسية وحقوق الإنسان وفي تقرير نشرته صحيفة الشروق يوم ٢٣ (؟) جاء فيه أن المنظمات الأمريكية مثل المعهد القومي الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي تعمل في مصر على تشجيع الديمقراطية ودعم وتنمية قدرات المجتمع المدني في مصر. وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ضخت بالفعل 40 مليون دولار في مصر لدعم الديمقراطية منذ 25 يناير بمعدل ملايين الدولارات شهريا وأن هذا المبلغ وضع تحت تصرف المنظمات الأمريكية التي تتولى رعاية وتمويل المنظمات المصرية الناشطة في مجال التحول الديمقراطي. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن جزء كبير من هذه التمويلات ذهبت لمنظمات تابعة بشكل أو بآخر للدولة مثل المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية مع المعونة الأمريكية، وهناك ما ذهب لجمعيات رجال الأعمال والصناعات من الاتحاد الأوروبي بناء على بيان دوفيل، كما جاء من الخليج تمويلات كبيرة للجمعيات ذات الطابع الديني والخيري.⁵³ إضافة أن العديد من المنظمات

المصري أمام واقع جديد يتسم بوجود الكثير من التيارات السياسية.^{٤٨} فانتعشت الحياة الحزبية إلى حد كبير مقارنة بالحياة الحزبية قبل ثورة ٢٥ يناير، وكان هناك دور فعلى للأحزاب في برلمان ٢٠١٢ كما كان هناك بعض التحركات والتواجد في الشارع المصري وتلامس مع المواطن في العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.^{٤٩}

إلا أنه على مر هذه السنوات ظلت الأحزاب السياسية تعاني من ضعف شديد لأسباب ذاتية تتعلق بالتنظيم والديمقراطية الداخلية والانتماء الحزبي، بالإضافة إلى عوامل موضوعية أهمها يتمثل في استغلال الأنظمة المتتالية لمؤسسات الدولة لإجهاض أي محاولة حقيقية لخلق منافس سياسي ينافس سلطانها وعدم تنافس التنظيمات السياسية على السلطة، كما سبق الإشارة.⁵⁰

أما فيما يتعلق بالنيابات، فلا بد من إشارة إلى تطور إيجابي جديد جاء تحت ضغط من المنظمات التي مازالت قادرة على ذلك وكذلك الاحتجاجات العمالية التي يحاول الإعلام حجبها وعدم تسليط الضوء عليها، وكذلك يجب أن نعترف بدور منظمة العمل الدولية في هذا الإطار حيث صدر عام ٢٠١٩ قانون التنظيمات النقابية، الذي رغم التحفظات على بعض موادها إلا أنه سمح بتشكيل النقابات العامة واللجان النقابية، فضلا عن إعداد مشروع جديد لقانون العمل، والذي جرى تقديمه للبرلمان تمهيدا لإقراره من قبل وزارة القوى العاملة، وقانون انتخاب ممثلي العاملين بمجالس إدارة شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام. ويستفيد من هذا القانون النقابات التي أنشئت بناء على قانون النقابات المستقلة الذي صدر بعد الثورة وتم إلغاؤه لاحقا، والتي بلغ عددها ما يقارب ٢٥٠٠ لجنة نقابية عمالية منها أكثر من ١٤٥ لجنة غير تابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، و٢٩ نقابة عامة منها ٥ نقابات عامة لم تكن ضمن النقابات القديمة. أبرز مميزات هذا القانون الذي طرحه الحكومة تتمثل في إطلاق مبدأ الحرية النقابية بعد أن كانت مقيدة منذ عشرات السنين والسماح بتكوين أكثر من منظمة نقابية أو اتحاد نقابي عمالي، وعدم الإشارة إلى اسم اتحاد بعينه دون غيره، كما كان في القانون السابق، وإلغاء هيمنة المنظمة النقابية الأعلى على المنظمة النقابية الأدنى، وضمن للعمال ومنظماتهم حق تشكيل المنظمات النقابية والانضمام إليها والانسحاب منها دون عائق، وحظر القانون على جهة الإدارة التدخل في الشأن النقابي، وحظر حل مجالس إدارتها بغير حكم قضائي تنفيذاً لأحكام الدستور.^{٥١}

٥٢ حفيظة شقير، إشكاليات حوكمة حركة حقوق الإنسان في تونس، مبادرة الإصلاح العربي، ديسمبر ٢٠١٧، <https://www.veb.org/https://www.veb.org/>

٥٣ فعلى سبيل المثال تأتي قضية التمويل القطري للجمعيات ذات الطابع الإسلامي كأهل السنة المحمدية، والتي صدر بحقها تقرير لتقصي الحقائق في عام ٢٠١٢ والذي أوضح أن مؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثان القطرية قدمت ١٨١ مليوناً و٧٢٤ ألف جنيه إلى الجمعية المسجلة قانوناً، وهو أكبر مبلغ يرد في صورة تبرع من الخارج لجمعية أهلية في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وبالتالي عن نشاط وانتماءات الجمعية تبين أنها ذات ميول تتصلل بالتيار السلفي، وأن الأغراض المعلن عنها لدى وزارة التضامن بشأن هذه الأموال هي مساعدة الفقراء وكفالة الأيتام وترميم وإنشاء المساجد، التي اعتبرها التقرير لا تتفق مع حجم التمويل الوارد إليها، مما يثير الشبهة في نشاطها، خاصة أن الجمعية أنفقت فقط ٣٠ مليون جنيه على كفالة اليتيم ورعاية الفقراء، بينما تم توجيه مبلغ ١٣٣ مليون جنيه للصرف على ما تمت تسميته بـ«قضايا تنموية مختلفة»، وانتهى التحقيق مع مسؤولي جمعية أنصار السنة المحمدية إلى تحويل ٥ منهم إلى محكمة الجنايات بتهمة تلقي أموال من جمعيات أهلية في قطر والكويت، وإنفاقها في مصر في مجالات غير معروفة، معتبرة اختفاء تلك الأموال استيلاء على المال العام. وما أثار الشبهات هو توقيع وزير التضامن على الموافقة على التمويل بتاريخ لاحق لمغادرته الوزارة بعد ثورة يناير ولكن قبل تعيين الحكومة الجديدة أي في فترة تصريف الأعمال.

٤٨ عمر سمير خلف، الأحزاب السياسية نحو دور فاعل في إقرار سياسات وتشريعات أكثر عدالة، منتدى البدائل العربي للدراسات، <https://www.trjboh3.ly/cutt/>

٤٩ محمد تهامي، الأحزاب السياسية في مصر ٢٠١٢، الحوار المتمدن، العدد: ٤٠٦، فبراير ٢٠١٣، <https://www.orKrnWH.ly/cutt/>

٥٠ محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحزبية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنويوية؟، مبادرة الإصلاح العربي، ٢ مارس ٢٠١٨، <https://www.ly/QrJpNJA>

٥١ أسامة حمدي، حصاد ٢٠١٩ جهود «القوى العاملة» لرفع مصر من القائمة السوداء لـ«العمل الدولية»، أخبار اليوم، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩، <https://www.NrKlkkU.ly/cutt/>

الأجنبية جاءت إلى مصر بنفسها لتمارس العمل نيابة عن المنظمات المحلية، وعليه ولم يظل للجمعيات المدنية المستقلة سوى الفتات^{٥٤}.

كما سبق أن أشرنا إلى أن قضايا التمويل الأجنبي استخدمت بعد الثورة للتنكيل بالمجتمع المدني المصري، ويأتي هذا بالتزامن مع عملية تعزيز الرواية الرسمية عن الثورة المصرية باعتبارها مؤامرة خارجية، وتزايد الجدل بشأن سرديّة الثورة المضادة، ومن ثم استخدم مصطلح التمويل الأجنبي في تشويه كل من له صوت مخالف للسلطة الحاكمة بحيث أصبح كل معارض محل اتهام، ويتم التشكيك في وطنيته واغتياله معنوياً بسهولة^{٥٥}.

أحمد شلبي، مصادر قضائية: إحالة ٥ مسؤولين بـ«أنصار السنة» للجنايات في «التمويل الأجنبي»، المصري اليوم، ١٣ مارس ٢٠١٢، <https://ctrbKsK/ly.cutt/>
٥٤ محمد العجاتي، فصل تحليلي: المجتمع المدني في المنطقة ما بعد الحراك إشكاليات واحتياجات، فصل في كتاب المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات

٥٥ للمزيد حول القضية راجع: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي بعنوان «خلفية عامة عن القضية رقم ١٧٣ المعروفة بقضية «التمويل الأجنبي» خطر وشيك

المجتمع المدني المصري ما بين الحوار والشراكة والمشاورات

المدني، كما أشارت وزيرة التضامن الاجتماعي نيفين القباج إلى أن الوزارة تتجه لتوظيف منظمات المجتمع المدني (الجمعيات والمؤسسات الأهلية)⁵⁹. وما يدل على هذه السياسة الجديدة قيام وزارة العدل بالتعاون مع أحد جمعيات التنمية من أجل إنشاء وتجهيز مجمع الشهر العقاري بمدينة ١٠ من رمضان،^{٦٠} وتأكيد وزير التنمية المحلية خلال المنتدى الحضري العالمي بأبوظبي على اهتمام وزارة التنمية المحلية بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في البرامج التنموية المحلية بخاصة الجمعيات الأهلية الرائدة.^{٦١} هذا إلى جانب تقدي أحد نواب البرلمان طلب بإيداء اقتراح برغبة إلى الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والمهندس عاصم الجزار وزير الإسكان والمرافق، ليتم فتح الباب أمام المجتمع المدني للمشاركة في تمويل مشروعات الصرف الصحي المتوقفة في المحافظات.^{٦٢}

أما فيما يخص المنظمات الحقوقية فليس هناك أي بوادر للتعاون من جانب الدولة مع هذه المنظمات، فأثناء وضع قانون المجتمع المدني لم تلتفت الدولة لأراء منظمات المجتمع المدني وعلى الرغم من ذلك قامت المنظمات بعمل حملات للتنديد بالقانون وإصدار بيانات للشجب ورفض القانون والتشبيك معا من أجل التنديد بوضع مثل هذا القانون واقتراح العودة إلى قانون دكتور أحمد البرعي والذي تم وضعه بعد مشاورة مجتمعية موسعة. ومع ذلك قامت الدولة بإصدار قانون المجتمع المدني لعام ٢٠١٧ ومع الحشد الخاص بمنظمات المجتمع المدني خارجيا وداخليا تم الضغط على الدولة وبالفعل تم تعديل بعض المواد التي تركز على المنظمات الأجنبية خاصة وإعادة إصداره برقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ كما سبق التفصيل.

في الظاهر لهذا القانون أنه قبل ظهوره تم عرضه للحوار المجتمعي والمناقشة حوله حيث أعلنت الدولة اجراء حوار مجتمعي مع منظمات المجتمع المدني داخليا والذي أخذ أربعة مسارات من المشاورات المجتمعية التي قاد المجلس القومي لحقوق الإنسان أحدها، وقادت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان^{٦٣} مسارا ثانيا، وقادت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية مسارا

بعد الربيع العربي بدا أن العلاقات بين النظم العربية والمجتمع المدني في التطور وخصوصا فيما يخص الإشراف في صنع السياسات بل كذلك في دخول عناصر من هذه المنظمات لبنية النظام والسلطة. وفي هذا الإطار شاركت منظمات المجتمع المدني في صنع الدستور في مصر في عام ٢٠١٢ و 2014، سواء عبر ممثلين مباشرين أو عبر لجان التشاور والاستماع. كما شهدت هذه الفترة تعاون واستشارات من جانب المجتمع المدني للدولة في كثير من القضايا الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم وتقديم عدد من الخبرات في هذه المجالات، ولكن بعد ذلك تغير الوضع ليتم معاملة مؤسسات المجتمع المدني على أنها عدو للدولة^{٦٤}. مازالت عملية رسم السياسات والتخطيط تتم بعيداً عن مشاركة المجتمع المدني أو تكون عملية تشاور شكلية، ما يتسبب بضعف التخطيط الاستراتيجي والتركيز على الجوانب الإجرائية. الحكومات مثلاً لا تقوم بمشاركة المجتمع المدني مسبقاً في إعداد التقارير الحكومية المقدمة إلى لجان الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان،^{٦٥} علماً أن تلك المشاورات المسبقة ملزمة بها الدولة. كما أن البرلمان المصري ورغم حثه وإعلانه على ضرورة وجود تعاون بين الدولة والمجتمع المدني إلا أنه حتى الآن لم تفتح قنوات حوار واتصال مع منظمات المجتمع المدني. ويرجع التراجع في الاستعانة بالمجتمع المدني والتضييق عليه من قبل السلطة إلى السياق السياسي والتطورات الاجتماعية في مصر من الحرب على الإرهاب والتي استخدمت لتخوين الأصوات المعارضة.^{٦٥}

لكن من الملاحظ في الآونة الأخيرة وخصوصا آخر عامين قيام السلطات المصرية بالتعاون مع بعض المنظمات فيما يخص الجانب الاجتماعي فقط والبعد عن الجانب السياسي في العمل، فيثير كثيرون دور المجتمع المدني في أحداث التنمية كشريك للدولة حيث أشادت وزيرة التعاون الدولي بدور المجتمع المدني ووجود خطط للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع

٥٦ في أثناء الجلسة العامة لمجلس النواب في ٧ من مارس ٢٠١٦ أعلن رئيس مجلس النواب علي عبد العال عن إنشاء معهد التدريب البرلماني في مقر مجلس النواب والذي يهدف لتدريب الشؤون البرلمانية لكافة النواب في مصر والعالم العربي وأفريقيا، ويأتي هذا في إطار التعاون بين المجلس والاتحاد البرلماني الدولي. ويطلب رئيس المجلس النواب بالاستفادة من معهد التدريب دائما في التدريب والتعرف على مهارات البرلماني.

للمزيد، «عبدالعال»: إنشاء معهد لتدريب النواب على الشؤون البرلمانية، المصري اليوم، ٧ مارس ٢٠١٦، <https://TtkSJR/ly.cutt/>

للمزيد حول المعهد وأهدافه ومهامه، محمد مجدي السيسي، تعرف على معهد التدريب البرلماني وأهدافه بعد حديث رئيس البرلمان عنه، اليوم السابع، ١٠ نوفمبر ٢٠١٩، <https://WtiVwa/ly.cutt/>

٥٧ دينا عبد الحافظ، أثر التغييرات في القوانين على الإدارة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، <https://Cttcwfi/ly.cutt/>، ص ٤.

٥٨ محمد العجاتي، فصل تحليلي: المجتمع المدني في المنطقة ما بعد الحراك إشكاليات واحتياجات، مرجع سابق.

٥٩ أسماء زايد، «القباج» تعتمد لاتحة المال الدائم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية،

٦٠ إبراهيم قاسم، وزير العدل: منظمات المجتمع المدني شريكا للحكومة في تنمية

٦١ علي عبد الرحمن، وزير التنمية المحلية: نهتم بتفعيل دور المجتمع المدني في

٦٢ عبد اللطيف صبح، مقترح برلماني يفتح الباب أمام المجتمع المدني لتمويل

٦٣ رئيسها هو عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان وله العديد من المواقف

ثالثاً، وقاد آخرها اتحاد الجمعيات الأهلية المصري^{٦٤}، بهدف بلورة رؤية موحدة لتعديل القانون بما يعالج أزمة الجمعيات الأهلية ويتفق مع المعايير الدولية والدستورية لحرية الجمعيات. كما قام المجلس القومي لحقوق الإنسان بعقد حوار دولي حول القانون مع المنظمات الدولية أو المحلية على هامش قمة الدورة 40 لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف.^{٦٥}

٦٤ اتحادات فرعية تؤسسها الدولة لاحتواء الجمعيات الصغيرة والخيرية في المناطق المختلفة.

٦٥ «المجلس القومي لحقوق الإنسان» يناقش قانون الجمعيات الأهلية بمصر في ندوة بـ «مجلس حقوق الإنسان» بجنيف، الأهرام، ١١ مارس ٢٠١٩، <https://www.hewiWsn/ly.cutt/>

المؤسسات الدولية والإقليمية وقضايا المجتمع المدني في مصر

للقضايا محل اهتمام المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال يعد مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان "OHCHR" التابع للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أحد أبرز الداعمين للمجتمع المدني في المنطقة بشكل غير مادي.⁶⁸ فعلى سبيل المثال بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم للعمليات الانتقالية إذ وفر تدريبات وخبرات فنية للعمليات الانتخابية في سبعة بلدان في المنطقة بما في ذلك مصر وتونس واليمن.⁶⁹ كما بدأ الاتحاد الأوروبي أيضا في دعم مؤسسات المجتمع المدني المصرية وبشكل خاص تلك المؤسسات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان، حيث أنها تمثل أحد أهم القضايا التي تستحوذ على اهتمام الاتحاد الأوروبي.⁷⁰

ضغطت منظمات المجتمع المدني الدولية على الجهات الحكومية في مصر فيما يخص قانون المجتمع المدني لسنة ٢٠١٧ حتى اضطرت الحكومة المصرية إلى إصدار قانون جديد للجمعيات الأهلية في ٢٠١٩. ودائما ما تتحدث منظمات دولية غير حكومية وحكومية مع المسؤولين في مصر حول آليات تمكين المجتمع المدني وفرز أكبر مساحات له للمشاركة فيما يخص انتهاك حقوق العاملين في المجتمع المدني وإغلاق المجال العام لعملها، ففي سبتمبر ٢٠١٦ أعربت الأمم المتحدة عن القلق الشديد إزاء قرار محكمة مصرية بتجميد أموال ثلاثة نشطاء حقوقيين معروفين وثلاث منظمات غير حكومية، وذلك في بيان صدر عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان.⁷¹

وفقا لتقرير مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٧ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسخة السادسة ديسمبر ٢٠١٨ والصادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب الديمقراطية والنزاع والمساعدة الإنسانية ومركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان، تدهورت الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني وذلك مع فرض قيود جديدة على تمويل منظمات المجتمع المدني من الخارج وتراجع التمويل بشكل عام، هذا إلى جانب انخفاض قيمة الجنية المصري وارتفاع أسعار السلع والخدمات.^{٧٢}

ساهمت منظمات المجتمع المدني الدولية على مدار أكثر من عشرين عام في بناء علاقة شراكة قوية ومتينة مع مؤسسات المجتمع المدني، فكان لهذه المنظمات الفضل في بناء المجتمع المدني ونقل الخبرات وتطوير القدرات وتأسيس شبكات محلية وإقليمية ودولية، حيث مثلت العلاقة استجابات لاحتياجات مجتمعية أو مؤسسية تطرحها بالأساس المنظمات المحلية، ومكنت منظمات من لعب دور هام في قضايا مجتمعية تتعلق بالنوع الاجتماعي أو التنمية القائمة على منهج حقوقي ولعل عمل منظمة مثل أوكسفام نوبيف في مصر مع عمال المحاجر في المنيا أو دار الخدمات النقابية في حلوان.⁶⁶

وساهمت هذه العلاقة في طرح مفاهيم حاكمة للعلاقة قائمة على الحوكمة والشفافية الديمقراطية الداخلية مما طور بنية المنظمات في الطرفين، كما اتسمت هذه العلاقة بالدعم والمساندة التي تحتاجها المنظمات المصرية. إلا أنها لم تكن حالة عامة إذ لم تتمكن كثير من المنظمات الدولية من تجاوز علاقة المانح وظل التداخل بين دور المانح والشريك إشكالية في طريقة التعامل والعمل المشترك، خاصة مع عدم قدرة العديد من المنظمات الدولية على استيعاب السياق المحلي أو الإقليمي وضروراته واحتياجاته في كثير من الأحيان (العديد من الدراسات الخاصة بالشفافية التي جرت في المنطقة ما قبل ٢٠١٠ ركزت على مفهوم الشفافية بمعنى مكافحة الفساد بينما كانت معظم الحالات تحتاج تناول القضية من منظور تداول المعلومات). كما لم تخلُ هذه الحالة من الاستغلال، فتحت مسمى الشراكة استخدمت بعض المنظمات المانحة هذه العلاقة في فرض أجندات ووجوه بل وخلق مؤسسات دون قواعد حقيقية في العديد من الحالات ولفرض سياسات نيو ليبرالية اقتصاديا (مشروعات القروض الصغيرة في المناطق الفقيرة) كما لعبت دورا في خلق ظاهرة المنظمات غير الحكومية التي تؤسسها الدول للاستفادة من منح هذه الدول (المعونة الأمريكية ومشروعات البنية التحتية).

في أعقاب الربيع العربي، اهتمت المؤسسات الدولية بتفعيل نشاطها في المنطقة ككل وفي دول الربيع العربي، ومنها مصر بشكل خاص، وأصبح التحول الديمقراطي أحد أكبر مجالات عملها فضاغت المؤسسات الدولية تمويلها لمؤسسات المجتمع المدني،⁶⁷ ولم يقتصر عمل المؤسسات الدولية فقط على تقديم المنح المالية لمنظمات المجتمع المدني، بل شمل الدعم أيضا الشق المعرفي والدعم غير المادي لتلك المنظمات، مثل الدعم القانوني والاستشاري، وتقديم المعارف والمهارات اللازمة للتصدي

٦٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي ٢٠١١-٢٠١٢، المستقبل

المستدام الذي نريد، UNDP، <https://MxpCjE/gl.goo/>

٦٩ المرجع السابق.

٧٠ التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في قفص الاتهام، موقع المجلة، ٢١ يونيو

٢٠١٢، <https://AQ%saA/gl.goo/>

٧١ مصر: تنديد أممي بتجميد أموال نشطاء ومنظمات حقوقية، ٢٠ سبتمبر

٢٠١٦، <https://irMBpMK/ly.cutt/>

٧٢ مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٧، الوكالة الأمريكية

للتنمية الاستدامة؛ مكتب الديمقراطية والنزاع والمساعدة الإنسانية، النسخة السادسة، ديسمبر

٢٠١٨، <https://%r.msPz/ly.cutt/>

٦٦ مؤسسة وادي النيل لرعاية عمال المحاجر بالمنيا، <https://%l%dv%rk/ly.bit/>

٦٧ دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر من ٢٠١١:

٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي، ٤ يونيو ٢٠١٧، <https://xz%tVg/gl.goo/>

كان الربيع العربي بمثابة الأمل لتلك المؤسسات الدولية، مع ما صاحبه من إشارات برغبة شعبية للتحوّل الديمقراطي، فسارعت المؤسسات الدولية بإصدار بيانات الترحيب بهذه التحولات وأكدت فيها على تطلعاتها لبناء حياة ديمقراطية في البلاد وهو ما عبرت عنه مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومفوضية الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي.⁷³ بدأت المنظمات والمؤسسات الدولية متابعة الوضع في مصر في أعقاب الثورات، وكانت قضايا الحقوق والحريات والتحوّل الديمقراطي من أهم القضايا ذات الاهتمام⁷⁴.

إلا أن هذا التضامن كان يقابل بمخاوف من قضية الهجرة تجعل العديد من الدول والمنظمات تتراجع عن الضغط على الحكومة المصرية، كما لا يخفى كذلك اعجاب العديد منهم بدور مصر في محاربة الإرهاب من جانب وبالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها مصر في الفترة الأخيرة. وكما ظهر من تعديلات قانون المجتمع المدني في ٢٠١٩، انصبت الغالبية العظمى للتعديلات على المواد المتعلقة بالمنظمات الأجنبية وخضوعها لضرائب أو لرقابة. كما أن تراجع العديد من المنظمات عن العمل في مصر، ونقل العديد منها لمقراتها الإقليمية، وتوقيع بعضها لاتفاقيات تجعلها تحت سيطرة الحكومة، وعم تشاورها بجدية أو بالأحرى الاتفاق مع المنظمات في الداخل بخصوص تحركاتها، إضافة لما سبق الإشارة له بإشكاليات عملها ما بعد الثورة، يعيد طرح الأسئلة حول طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية.

٧٣ تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر، بي بي سي

عربي، ١١ فبراير ٢٠١١، <https://qpZbaZ/gl.goo/>

٧٤ انتقادات للتضييق على الجمعيات الأهلية بمصر، الجزيرة، ٢٣ مارس ٢٠١٦،

erKXbmR/ly.cutt/

كيف تواجه منظمات المجتمع المدني التضيق على الفضاء المدني؟

المجتمع المصري لمواجهة القيود والسياسات الصعبة في:

التشبيك فيما بينها، ثمة تطورات في علاقات مؤسسات المجتمع المدني ببعضها البعض، إذ مع محدودية الموارد المالية أصبح التشبيك وسيلة رئيسية لتفعيل قدرات المجتمع المدني في بعض القضايا ولعل هذا التشبيك كان ناجحا إلى حد بعيد حول قضايا نوعية تخص المرأة مثل مكافحة التحرش بدا هذا واضحا في كثافة التوعية بقضية التحرش سواء في المواسم والأعياد أو في الحملة التوعوية المرتبطة بخريطة التحرش الجنسي، وكذلك ائتلاف مكافحة التمييز ضد المرأة، وهو ائتلاف للمنظمات النسائية يناصر من أجل المزيد من المساواة بين النوع الاجتماعي والتمثيل. كما ينظم معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان منتدى للمدافعين عن حقوق الإنسان يجمع بين إحدى عشر منظمة حقوقية، هناك أيضا منظمات ينظمها الاتحاد النوعي لمنظمات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية تجمع بين عشرين منظمة مسجلة لكن تظل التحالفات والشبكات محدودة ومرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية.⁷⁹

تغيير طبيعة العمل، لم تعد الجمعيات قادرة على العمل حول مواضيع تمس الحقوق الفردية والاجتماعية والاقتصادية والحريات وعملية التحول الديمقراطي، ما أدى إلى إغلاق الكثير من الجمعيات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والمنظمات النسوية والتي تعمل على دراسات ميدانية بحثية. وبالتالي، لجأت بعض الجمعيات إلى تغيير النشاط الذي تقوم به حتى تضمن استمراريتها والتخلي عن دورها في التركيز على القضايا التنموية التي تمس المواطنين وتعمق مشاركتهم في الحياة العامة واللجوء إلى القيام بأنشطة لها علاقة بتطوير قدرة المواطنين وتهيئتهم لسوق العمل مثل تعلم اللغات واستخدام الحاسوب وريادة الأعمال.⁸⁰ كما قامت جمعيات بالعمل على توفير قروض صغيرة ومتوسطة الأجل في بعض الأماكن الريفية حتى تتمكن من العمل على توعية المواطنين بالمشاكل الاقتصادية وكيفية حلها.⁸¹ واتجه كثير من الجمعيات إلى العمل الخدمي والخيري والرئائي والمساعدات الاجتماعية مما أضعف قدرتها على تطوير دورها التنموي وتمكينها للعمل في المجتمع.

تحديث الهياكل، قامت بعض الجمعيات بتعيين موظفين جدد ليس لهم أي نشاط سياسي لتقادي إغلاق الجمعية، حيث تم

عملت منظمات المجتمع المدني في مصر على استمرارية نشاطها على الرغم من التضيق الأمني من جانب الدولة والتي اتسمت بقيود تشريعية وتنفيذية وملاحقات قضائية. فاختلقت استراتيجيات التعامل مع الوضع الحالي من جانب المنظمات فهناك من حاول التكيف مع الوضع باستراتيجية العمل بالحدود الدنيا لما هو متاح سواء بالتركيز على موضوعات تبدو بعيدة عن السياسة بشكلها المباشر مثل قضايا الضرائب والحقوق البيئية والاقتصاد والاهتمام بقضايا اجتماعية حتى تضمن الاستمرارية.⁷⁵ كما اضطرت بعض الجمعيات إلى تقليص أنشطتها أو إغلاق مكاتبها بالكامل والتخلي عن أنشطتها أو نقل مكاتبها والعمل من خارج مصر سواء في دول عربية أو حتى بعض الدول الأوروبية للحفاظ على هامش تأثير في القضايا المجتمعية والحقوقية الهامة، هذا إلى جانب تغير الأدوات المستخدمة من استعمال الشارع للضغط إلى استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات التقاضي المتاحة.⁷⁶

كما عملت المنظمات على التنديد بالوضع الحالي سواء داخليا أو خارجيا عن طريق البيانات والتقارير التي أفرزت لها مساحات واسعة من عملها، وخصوصا مع التوسع في قضايا الحريات من قبل الدولة فأفردت الكثير من المنظمات مساحة لبروفيل نشطاء تم التعدي على حريتهم في الموقع الرسمي لها تحت مسمى سجين الرأي كما فعلت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان⁷⁷، أو متابعة قضايا الحريات وإصدار تقارير بها كما تفعل مؤسسة حرية الفكر والتعبير أو مركز القاهرة لحقوق الإنسان، أو إصدار تقرير يومي عن الوضع الحقوقي وخصوصا الخاص بالتحقيقات مع النشطاء والمتهمة في القضايا السياسية كما هو متاح على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والمفوضية المصرية.⁷⁸

هذا إلى جانب كتابة الأوراق السياسية والبحثية في نقد القوانين والوضع الراهن في مصر عدم مواكبتها للتطورات في الواقع، وتحليل لأهم النقاط التي يجب تعديلها في تلك القوانين عبر المقالات المنشورة في الصحف والمواقع الإلكترونية، مع تقديم مسودات قانون تم إعدادها من قبل المجتمع المدني بالتعاون مع النقابات المستقلة وبعض الخبراء، أو آلية التقاضي الاستراتيجي والضغط الشعبي لتعزيز حصول المجتمع العمالي على حقوقه.

ويمكن حصر استراتيجيات المجتمع المدني للتحرك الداخلي في

٧٥ عمر سمير، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضيقات القانونية ومحاولات البقاء، مرجع سابق.

٧٦ عمر سمير، المجتمع المدني المصري تحديات السياق وفرص المؤسسة والاحتياجات المجتمعية، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٩.

٧٧ سجين رأي، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <https://www.anhri.org/52=cat?/info>.

٧٨ حصاد اليوم الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <https://ly.cutt/>.

ملاحقة العديد من العاملين في منظمات المجتمع المدني نتيجة لخلفياتهم السياسية واشتراكهم في ثورة ٢٥ يناير، حيث عمل القانون على تدخل الجهة الإدارية في الإدارة الداخلية وهيكله مجلس الإدارة للجمعيات مما أثر على قدرة هذه الجمعيات لبناء كوادر وتراكم خبرات تنظيمية ومهنية، فعلى الجمعية تقديم قائمة بأسماء المرشحين في انتخابات مجلس الإدارة للوزارة قبل إجراء عملية الانتخاب وانتظار موافقة الوزارة على المرشحين حتى يمكن للجمعية الانتخاب وفقاً للمادة ٣٤ ويمكن للوزارة استبعاد من لم تتوفر لديه شروط الترشيح، لذلك قامت بعض الجمعيات بتشكيل الجمعية العمومية ومجلس الإدارة من أعضاء ذوي كفاءة ولكن ليس عليهم خلافات حتى تضمن ألا تعرقل الوزارة سير نشاط الجمعية.^{٨٢} وعملت على الاستعانة بالموظفين الآخرين كمستشارين.^{٨٣} وقام الكثير من العاملين في هذه الجمعيات بتقديم استقالاتهم تقديراً للعقوبات والحبس، وبذلك فقدت الجمعيات كثيراً من الكوادر الكفوة لأنهم اتجهوا للعمل إما في المنظمات الأجنبية أو القطاع الخاص.

التعاون مع الحكومة، لجأت بعض المنظمات إلى الاهتمام بقضايا اجتماعية في ظل التضييق التي فرضها عليها السياق السياسي والقانوني مما ساعد الحكومة للتشبيك معها حتى تضمن الاستمرارية، مثل قضايا التمييز ضد المرأة والتحرش الجنسي، وقد تفرغ عدد من الجمعيات ليشمل قضايا مرتبطة بالاستدامة البيئية والطاقة النظيفة.^{٨٤} وكذلك قامت كثير من الجمعيات بالتعاون مع الجهات المانحة بإقامة تدريبات داخلية هدفها بناء قدرات العاملين لتطبيق مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة واستخدام أدوات المتابعة والتقييم الدوري من خلال ملفات تقدم لكل من الحكومة والجهة المانحة، ويقوم بعض الجمعيات بنشر هذه الملفات على مواقعه الإلكترونية طبقاً للمادة ٢٥ من القانون. في حين أطلقت المنظمات الأجنبية مشاريع بالتعاون مع الوزارات حتى تتمكن من مساهمة أعمالها والحصول على موافقة الحكومة لتمويلاتها، وبلورت أنشطتها لتتماشى مع خطة التنمية.

٨٢ دينا عبد الحافظ، كيف يمكن أن تنظم الحكومة عمل الجمعيات الأهلية في مصر دون قيد حرمتهم حتى يعملوا بحرية؟ ورقة بحثية مقدمة للجامعة الأمريكية في القاهرة ٢٠١٦، DOI: 10.13140/RG.2.2.19421.67042

٨٣ دينا عبد الحافظ، المرجع السابق، مقال ٢٠١٦

٨٤ عمر سمير، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييق القانوني ومحاولات البقاء، مرجع سابق.

خاتمة

الخلافاً أو التنازع في الأدوار بين المنظمات الأهلية والأحزاب والنقابات، فترة افتتاح ٢٠١١ - 2013 أثبتت أن السياق المنفتح كفيلاً بتنظيم تلك الأدوار وعدم تداخلها بل وتكاملها في كثير من الأحيان، حيث تكون المهام واضحة وكثيرة بما يدعو كل طرف للتركيز على دوره والتشبيك مع آخرين فيما يحتاج إنجازها من مهام تقع خارج أجندته، وأن لحظات التضييق تجعل كل طرف يحاول القيام بما تسمح به المساحة المتاحة، أو اتخاذ شكل يوجد قدر من التسامح أكبر معه ليقوم بدوره من خلاله، وهو ما يؤدي لاختلاط الأدوار وتنازعها. لسنوات عديدة كان التركيز الأكبر على البعد الذاتي للمنظمات، وما حدث في مصر من شأنه أن يعيد الاعتبار بشكل أكبر للبعد الموضوعي واحتياجات التعامل معه.

وعلى الرغم من هذا الوضع إلا أن هناك تطورا في صيغة حملات وفيديوهات لمواجهة الفساد ولنقد الأولويات، وهذه هي الصيغ الجديدة للمبادرات والحملات التي يطلقها نشطاء بشكل فردي أو مجموعات ذات تأثير على السلطة. وإذا ما أغلق الحديث حول السياسة في وجه المجتمع المدني افتتح أحاديث أخرى حول قوانين الطفل والحضانة وسياسات الطاقة والمياه والبيئة وأولويات التنمية والتعذيب والعنف ضد المرأة. صحيح أن هذه القضايا لا يمكن فصلها عن السياسة لكن المجتمع المدني يتطور ويتمحور وفق المتاح وبحول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسة لقضايا قانونية ودستورية يمكن إيجاد منطلق بعيد عن التجاذبات للدفاع عنها.^{٨٥} وللذهاب خطوات أبعد على المجتمع المدني القيام بعدة مهام في هذه المرحلة:

١. محاولة البحث عن بدائل للتمويل الأجنبي المباشر وخصوصا مع القيود الموضوعة على الحصول على تمويل من قبل قانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ الحاكم لعمل مؤسسات المجتمع المدني في مصر.
٢. كسر أسوار العزلة بين مؤسسات المجتمع المدني وبعضها البعض من خلال التركيز على الأهداف المشتركة. وبناء كتل تعمل على تكامل الأدوار بين المؤسسات بأنواعها المختلفة. من خلال التضامن المنظم والتركيز على القضايا المشتركة والتنسيق بين المؤسسات والفاعلين المختلفين لدعم القضايا أو الأشخاص دون تشتت يؤثر بالسلب على القضايا. وكذلك التوسع في العمل إقليمياً لتوفير غطاء إقليمي لعملها.
٣. محاولة العودة إلى المجتمع عن طريق كسب ثقته من جديد من خلال نشر خطاب المجتمع المدني عبر إعادة تقديم Rebranding للمجتمع المدني ودوره وأهدافه، وتقوية العلاقة مع المجتمع من خلال توسيع التواصل معه، ودعم

لا يعمل المجتمع المدني أو يتطور في فراغ وإنما في ظل تطورات الوضع السياسي العام، ويرغم أن المجتمع سابق على الدولة في كثير من حالات الدول الحديثة إلا أن فكرة المجتمع المدني مرتبطة بالدولة وبنظامها السياسي. ولقد كانت فترة افتتاح ما بعد الثورة في مصر فترة نموذجية لنمو المجتمع المدني كميًا ونوعيًا، إذ طور المجتمع آليات جديدة للتعبير عن احتياجاته وحلولا لها. ثم أعقب ذلك فترة من الركود في ظل قيود قانونية وقضائية وسياسية من قبل الدولة والأعلام، ولا يزال المجتمع يطور آلياته للدفاع عن بقائه رغم ظروف الحرب على الإرهاب واستغلال النظام السياسي لها.

إن تحولات السياق المصري تعيد للذهن عدة جدالات متعلقة بالمجتمع المدني، والتي قد يظن البعض أنها حسمت منذ نهاية التسعينات سواء عبر الأدبيات التي تناولت تلك الإشكاليات أو عبر الحوارات التي دارت بين المنظمات ذاتها، إلا أن تغير السياقات في مصر منذ ٢٠١١ عدة مرات وتأثير ذلك على حدود وقدرات المجتمع المدني تعيد طرح إشكالية الديمقراطية أولاً أو أن نضالات المجتمع المدني هي التي تأتي بالديمقراطية. على مدار السنوات من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ كان يمكن ترجيح أن نضالات المجتمع المدني هي التي تقود إلى الديمقراطية، لكن ما بعد ٢٠١٤ يثبت أنه لا بد من هامش ديمقراطي ولو محدود لتتمكن هذه الحركات والتنظيمات سواء أهلية أو حزبية أو نقابية، من القيام بدورها بشكل مؤثر، وأنه بدون هذا الهامش يتحول معظم جهد وأهداف هذه المنظمات لمحاولة الاستمرار على قيد الحياة. في هذه الحالة، بالتأكيد لا ينتفي دورها ولكنه يتقلص بشدة ويحدد في مجالات بعينها. كما تعيد التغييرات في التشريعات ما بين قوانين ونصوص دستورية التساؤل حول أهمية القانون الخاص بالمجتمع المدني، حيث تثبت الممارسات أن القانون ليس أداة الدولة في التعامل مع المجتمع المدني، وأن ذلك محكوم بالأساس بالسياق السياسي وطبيعة السلطة، وهو ما يشير لأهمية تركيز مؤسسات المجتمع المدني على فتح المجال العام، وأن التشريعات المنفتحة تأتي كاستجابة لسياق منفتح أكثر منها لنضالات قانونية، وأن تنظيم المجتمع المدني بشكل كفوء يتطلب دولة قانون، وليس فقط قانون منفتح للمجتمع المدني.

أما عن دور المنظمات الأجنبية وحدود تأثيرها فتجربة أكثر من خمس سنوات من التضييق في مصر والمواقف والأدوار التي قامت بها العديد من المنظمات الأجنبية تؤكد أن تمويل مؤسسات المجتمع المدني يجب أن يكون بالأساس على الداخل وأن الخارج يأتي كاستجابة للوضع الداخلي. وإلا سنجد الأمور كما حدث، نتجه للتركيز على المنظمات الأجنبية والعاملين بها ولو على حساب قدرات وإمكانيات المؤسسات المحلية. كما أن هناك ملحوظة هامة يجب التوقف عندها في الحالة المصرية وهي المتعلقة حول

^{٨٥} احتياجات وتحديات المجتمع المدني: المنطقة العربية خبرات وتجارب، منتدى البعث العربي للدراسات، تحت النشر

التنظيم المجتمعي وصوره وأشكاله المختلفة وهو ما سينعكس بالإيجاب على التنظيمات المجتمعية وعلى منظمات المجتمع المدني.


٤. هذا إلى جانب أهمية توثيق الفترة الحالية من قبل منظمات المجتمع المدني وتوثيق الحركات المجتمعية المختلفة أو توثيق التفاعلات ما بين المجتمع والحكومات وما إلى ذلك. وكذلك الاستعداد للحظة انفتاح قادمة يجب أن يكون المجتمع المدني حاضرا ومستعدا لها.

٥. وفيما يخص المؤسسات المانحة والتعاون الإقليمي والدولي على منظمات المجتمع المدني أن تدخل كأطراف في الحملات العالمية على سبيل المثال حملات مواجهة التغير المناخي أو حملات مواجهة الفساد المالي وغياب الشفافية. والتعامل مع الآليات الدولية كوسائل للضغط وليس فقط الفضح (آلية المحقق في البنك الدولي على سبيل المثال). والضغط المنظم حول المشكلات التي تواجه المجتمع المدني في التعامل مع المانحين (مثال: دفعهم لدعم مساندة المؤسسات المحلية بدلا من الحلول كبديل عنها والعمل على الأرض). كما سيكون من المفيد أن تتعاون المنظمات مع مثيلاتها الإقليمية في إصدار ميثاق أخلاقي يوجه لهذه الجهات يعبر عن رؤى وقواعد ترها المنظمات العربية واجبة الالتزام من جانب المانحين الدوليين.



www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 @ArabNGONetwork

 Arab-NGO-Network-for-Development

 [anndmedia](https://www.youtube.com/anndmedia)